المساهمات الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة (على المستوي الوطني)
الخاصة بالمملكة العربية السعودية
ضمن مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيُّر المناخي

الرياض، ٢٦ محرم ١٤٣٧هـ الموافق ٨ نوفمبر ٢٠١٥م

يسرُّ المملكة العربية السعودية أن تقدِّم مساهماتها الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة على المستوى الوطني إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيُّر المناخي، بموجب القرارَيْن (١/م أ-١٩) و(١/م أ-٢٠).

ترتكز المساهمات الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة الخاصة بالمملكة على المبادئ الواردة في المادة (٣) من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيُّر المناخي، والنهج المُحدَّد في مبادرة التنويع الاقتصادي التي تم تبنيها في قرار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيُّر المناخي رقم (٢٤/م أ-١٨) في الدوحة في عام ٢٠١٢. وستشارك المملكة بإجراءات وخطط تهدف إلى نهج التنويع الاقتصادي وتحقيق المنافع المشتركة المتمثلة في تجنُّب انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتكيُّف مع الآثار الناجمة عن ظاهرة التغيُّر المناخي، إلى جانب الحد من آثار تدابير الاستجابة وإجراءات مواجهة هذه الظاهرة. وسيساعد ذلك المملكة في تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة، وعلى هذا الأساس، فإن المملكة العربية السعودية ترغب في المشاركة الفاعلة في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيُّر المناخي لزيادة الفوائد بعيدة المدى وتقليل الآثار الجانبية السلبية المحتملة على المملكة.

موجز

تهدف الاجراءات والخطط الواردة في هذه الوثيقة إلى تحقيق منافع مشتركة وطموحة في مجال تخفيف آثار ظاهرة التغيُّر المناخي، وتتمثل في تخفيف انبعاثات الغازات ما يصل إلى ١٣٠ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك من خلال الإسهامات في مجالي التنويع الاقتصادي وإجراءات التكيُّف. ولكنَّ هذه الطموحات تظلُّ مرهونةً باستمرار نمو اقتصاد المملكة وزيادة تنوُّعه وتحقيق إيرادات الصادرات النفطية إسهامات قوية في الاقتصاد الوطني، بشرط ألا تمثل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات وتدابير الاستجابة وإجراءات مواجهة التغيُّر المناخي العالمية عبئًا غير متناسب أو غير طبيعي على اقتصاد المملكة. وهذا يتفق تمامًا مع الفقرة (٢) من المادة (٣) والفقرتين (٨-ح) و (١٠) من المادة (٤) من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيُّر المناخي.

وسيتم تطوير مستوى مرجعي أساسي (خط الأساس) يتسم بالفعالية (الديناميكية) ويجمع بين تصورين، أحدهما يفترض حدوث تنويع اقتصادي مع إسهامات قوية من إيرادات الصادرات النفطية، فيما يرتكز التصور الآخر على تنامي وتيرة التنمية الصناعية المحلية بفضل الاستفادة المتواصلة والمستدامة من جميع الموارد المحلية، بما فيها النفط والغاز والمعادن.

أولًا: الظروف الوطنية

تتحدد درجة تأثر دولة ما بالتغيُّر المناخي بناء على العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، وفيما يخص المملكة فإن درجة التأثر كبيرة في كل هذه العوامل. فصحراء شبه الجزيرة العربية تمثل أغلبية مساحة البلاد، حيث تشغل نحو ٢,٢ مليون كيلومتر مربع من شبه الجزيرة العربية، وتتراوح الظروف المناخية ما بين شبه قاحل وقاحل بدرجة كبيرة جدًا، مع تدنٍ شديد في معدلات هطول الأمطار (أقل من ١٥٠ ملم في السنة في معظم المناطق)، وارتفاع معدل التبخر وما يؤدي إليه ذلك من شحٍّ في المياه. وعلى المدى البعيد، فإن جزءًا كبيرًا من البنية التحتية الموجودة على السواحل ربما تكون معرضة للخطر في حالة ارتفاع مستوى البحار. أما التعاملات التجارية والخدمية فيمكن أن تتعرضا أيضًا لمخاطر بسبب موجات الحرِّ والعواصف الرملية، إلى جانب أوجه مخاطر أخرى تشمل تقلبات أسعار الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

١) يعتبر التنويع الاقتصادي عاملًا أساسيًا يؤثر على استقرار نمو الاقتصاد في أي دولة واستدامته، ومن ثمَّ فإن اعتماد اقتصاد دولة ما على مصدر دخل واحد يعرِّض قدرة تلك الدولة على المحافظة على مستوى النمو على المدى البعيد للمخاطر. ومع أن إنتاج النفط ومعالجته وتصديره تمثل الأنشطة الاقتصادية الأساسية في المملكة العربية السعودية، إلا أن هناك فرصًا متاحة يمكن من خلالها للغاز والمعادن ومشتقاتهما تقديم إسهامات في اقتصاد المملكة.

٢) وضعت المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٧٠م وحتى تاريخه عشر خطط خمسية للتنمية الوطنية (تغطي الفترة ١٩٧٠-٢٠١٩)، للاسترشاد بها في تنمية المملكة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المديين المتوسط والبعيد. وكان العنصر المحوري في جميع هذه الخطط هو سياسة التنويع الاقتصادي، التي صُمِّمت لتنويع مصادر الدخل الوطني للمملكة العربية السعودية وتقليل اعتمادها على الإيرادات المتحققة من مصدر واحد من خلال زيادة حصة القطاعات الإنتاجية الأخرى في إجمالي الناتج المحلي. وتشمل هذه القطاعات الأنشطة التصنيعية وصناعات الطاقة ومشتقاتها ذات الصلة والتعدين والسياحة وتقنية المعلومات.

٣) ينقسم التصوران المستخدمان في تحديد المستويات المرجعية الأساسية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٣٠ إلى ثلاث فترات زمنية، تغطي أولاها السنوات ٢٠٠٠-٢٠١٥، وتُستخدم سنة ٢٠٠٠ لأنها السنة التي تم فيها توفُّر المعلومات الخاصة بقوائم الجرد التي تم جمعها باستخدام إرشادات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ حول قوائم الجرد الوطنية لغازات الاحتباس الحراري لعام ١٩٩٦ (التقارير الوطنية الثانية). أما الفترة الزمنية الثانية فتغطي السنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠، فيما تغطي الفترة الثالثة السنوات ٢٠٢١-٢٠٣٠ على التوالي.

٣-١) التصور رقم ١: تنويع اقتصادي مصحوب بإسهامات قوية من إيرادات تصدير النفط ومشتقاته، وتوجيه إيرادات الصادرات إلى الاستثمارات في القطاعات التي تحقق قدرًا كبيرًا من القيمة

المضافة مثل الخدمات المالية والطبية والسياحة والتعليم ومصادر الطاقة المتجددة وتقنيات رفع كفاءة استهلاك الطاقة، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي. وقد وُضِعت الطموحات الواردة في تقرير المساهمات الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة بموجب هذا التصور.

٣-٢) التصور رقم ٢: ارتفاع وتيرة التنمية الصناعية المحلية بفضل الاستمرار والاستدامة في استغلال النفط والغاز، وإنشاء قاعدة صناعات ثقيلة لاستغلال الموارد النفطية المحلية كلقيم أو مصدرٍ للطاقة، وزيادة إسهامات قطاعات البتروكيميائيات والأسمنت والتعدين وإنتاج المعادن في الاقتصاد الوطني. وسيكون النمو الاقتصادي أبطأ بكثير في هذا التصور، كما سيكون من الصعب على المملكة تمويل الطموحات الواردة في مساهماتها الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة من خلال الموارد المحلية. وفي هذه الحالة، سيتم تعديل هذه المساهمات الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة بما يتناسب مع هذا التصور.

٣-٣) يتمثل الفارق الأساسي بين التصورين المرجعيين الأساسيين في تخصيص النفط المنتج إما للاستهلاك المحلي أو للتصدير، وفي حين أن النفط المُصدَّر لن يسهم في زيادة انبعاثات المملكة من غازات الاحتباس الحراري، فإن الاستهلاك المحلي سيزيد من هذه الانبعاثات في المملكة. وبالنسبة للتقديرات المُسبقة، فإن المستوى المرجعي الأساسي يتحدد بناء على المزج بين هذين التصورين بصور تختلف في معدل توازن التصورين في كل منها. وفيما يخص السنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠، فإن المملكة العربية السعودية تحتفظ لنفسها بالحق في إضافة المزيد من التفاصيل حول مساهماتها الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة وتقديم المزيد من الوثائق لتوضيح هذَيْن التصورين. وسيتم تنقيح التصورين الأساسيين خلال الفترة السابقة على فترة سريان المساهمات الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة.

ثانيًا: الإسهام في التنويع الاقتصادي مع تحقيق المنافع المشتركة لإجراءات تخفيف الآثار

لدى المملكة العربية السعودية خطط طموحة لتنويع اقتصادها والحد من اعتماده الكبير على الدخل المتحقق من مصدر واحد. وعليه، فإن الإسهام في تحقيق الطموحات في مجال المناخ سيتم دمجه في السياسات المستقبلية من أجل تعزيز هذه الخطة. ومن هنا، فإن العامل المحرك وراء المساهمات الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة هو الهدف المتمثل في تنفيذ تدابير ترفع وتيرة إجراءات التنويع الاقتصادي بموجب الفقرة ٣-١ أعلاه (التصور رقم ١). وستؤدي الإجراءات والخطط التالية إلى تحقيق الفوائد المزدوجة لإجراءات تخفيف الآثار وتسهم في التنويع الاقتصادي:

١) **كفاءة استهلاك الطاقة**: تنفيذ تدابير ومبادرات تعزز وتشجع وتساند الإجراءات الرامية إلى تحقيق المنافع المشتركة لإجراءات تخفيف الآثار في مجال كفاءة استهلاك الطاقة، وتقوية البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة وتوسيع نطاق تركيزه، حيث يركز هذا البرنامج في الوقت الحالي على ثلاثة قطاعات

رئيسة هي الصناعة والمباني والنقل، وهي القطاعات التي تهيمن مجتمعةً على أكثر من ٩٠% من الطلب على الطاقة في المملكة. فمساندة المبادرات التي تحقق منافع مشتركة واسعة الأثر، مثل إدخال معايير كفاءة في قطاعي المباني والنقل، وتنفيذ تدابير رفع كفاءة استهلاك الطاقة في مختلف المنشآت الصناعية، وكذلك تشجيع مشاريع تحويل محطات الكهرباء ذات الدورة الواحدة إلى محطات تعمل بنظام الدورة المركبة والتعجيل بتنفيذها.

٢) **مصادر الطاقة المتجددة**: الاستثمار في برامج طموحة في مجال مصادر الطاقة المتجددة لزيادة إسهامها في مزيج الطاقة وتنفيذها، ويشمل نطاق هذه البرامج الطاقة الكهروضوئية الشمسية والطاقة الشمسية الحرارية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية وأنظمة استخدام المخلفات في إنتاج الطاقة. وهناك في الوقت الحالي إجراءات قيد الإعداد والتقييم لطرح عطاءات تنافسية في مجال مصادر الطاقة المتجددة.

٣) **فصل وتخزين واستخدام ثاني أكسيد الكربون**: تحفيز الإجراءات في هذا المجال وتشجيعها. تخطط المملكة العربية السعودية - في إطار برنامجها الخاص بالمحافظة على استدامة الموارد -لبناء أكبر معمل في العالم لحجز واستخدام الكربون، ضمن مبادرة تهدف إلى حجز وتنقية ١٥٠٠ طن من ثاني أكسيد الكربون في اليوم للاستخدام في معامل بتروكيميائيات أخرى. كما ستشغِّل المملكة - على أساس اختباري تجريبي - مشروعًا تجريبيًا لاستخدام ثاني أكسيد الكربون في تحسين معدلات استخلاص النفط من أجل تقييم جدوى فصل ثاني أكسيد الكربون واستخدامه في مكامن النفط وأي تطبيقات أخرى مفيدة، حيث سيتم حجز أربعين مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم من ثاني أكسيد الكربون ومعالجتها وحقنها في مكمن العثمانية النفطي، ويتضمن هذا المشروع التجريبي خططًا كبيرة في مجال الرصد والمراقبة، وسيحدد نجاح المشروع التجريبي مدى مساهمة هذا البرنامج في تحقيق طموحات المملكة في التعامل مع ظاهرة التغيُّر المناخي.

٤) **استغلال الغاز**: تشجيع الاستثمارات في التنقيب عن الغاز الطبيعي وإنتاجه من أجل تحقيق زيادة كبيرة في مساهمته في مزيج الطاقة الوطني. سيعتمد النجاح في تحقيق الفائدة المزدوجة المرجوَّة في مجال تخفيف الآثار في هذا الجانب على النجاح في التنقيب عن الغاز الطبيعي وتطويره.

٥) **استخلاص الميثان والحد من حرق الغاز**: سيتم اتخاذ إجراءات من أجل وإعادة استخدام الموارد الهيدروكربونية واستخلاصها وإعادة استخدامها، وكذلك الحد من حرق الغازوتقليل كميات الغاز المتسربة إلى الهواء الجوي.

ثالثًا: الإسهامات في مجال التكيُّف

تستثمر المملكة العربية السعودية باستمرار جهودًا وموارد كبيرة في أنشطة تساعد في حماية البيئة الطبيعية في المملكة وإعادة تأهيلها، بما يشمل حماية التنوع الحيوي في المناطق البرية والبحرية والساحلية. وتفرق المملكة العربية السعودية في إجراءاتها في مجال التكيُّف إلى فئة تتضمن فوائد مزدوجة في مجال تخفيف الآثار، وأخرى تركز بالكامل على التكيُّف وزيادة المرونة والقدرة على التحمُّل. علمًا بأن إجراءات التكيُّف يمكنها أيضًا أن تسهم في التنويع الاقتصادي. والدافع المحرِّك للمساهمات الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة في هذا المجال هو الهدف المتمثِّل في تنفيذ إجراءات تعزز المرونة والقدرة على التحمُّل وترفع وتيرة التنويع الاقتصادي بموجب الفقرة ٣-١ أعلاه (التصور رقم ١).

١) **إجراءات التكيُّف التي تحقق منافع مشتركة في مجال تخفيف الآثار**: يُتوقع أن تكون لإجراءات التكيُّف التالية فوائد مزدوجة كبيرة في مجال تخفيف الآثار، وذلك رهن بالدرجة التي يتم بها تنفيذ هذه الإجراءات، وتوفُّر التمويل اللازم لوضع الأنشطة المقررة موضع التنفيذ.

١-١) **إدارة المياه ومياه الصرف الصحي**: تنفيذ إجراءات من شأنها أن تشجِّع وتحفِّز على تقليل المياه ومياه الصرف الصحي وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها في القطاعات البلدية والصناعية والتجارية بصورة تقلل من استهلاك الطاقة ومن إنتاج المياه المُحلَّاة والتسربات في باطن الأرض.

١-٢) **التخطيط العمراني**: تشجيع الإجراءات التي تعزِّز تطوير أنظمة النقل الجماعي واستخدامها في المناطق الحضرية، واتخاذ الإجراءات الضرورية للتعجيل بتطوير شبكة المترو في مدينة الرياض، بالإضافة إلى مساندة وتعجيل التخطيط لشبكتي مترو في جدة والدمام وتنفيذهما.

١-٣) **حماية البيئة البحرية**: تنفيذ استراتيجيات حماية السواحل المُصمَّمة للحد من تآكل السواحل وزيادة المناطق البحرية الممتصة للكربون والمحافظة على البيئات الطبيعية ذات الصلة ومعالجة ما ينطوي عليه التغيُّر المناخي من تهديدات لحياة الكائنات البحرية، ومساندة زراعة شجيرات القِرم (المنغروف) على سواحل المملكة، إلى جانب مساندة برنامج إعادة تأهيل الشعاب المرجانية وتعزيزه على طول الساحل الشمالي الغربي للخليج العربي.

١-٤) **الحد من التصحُّر**: اتخاذ إجراءات لتعزيز التحكم في ظاهرة التصحُّر، ومساندة الإجراءات التي تعزز المحافظة على استقرار حركة الرمال حول المدن والطرق، مع زيادة طاقة المناطق الممتصة من خلال استخدام الأحزمة الخضراء كموانع. وتطوير وتحسين المناطق الريفية القاحلة وشبه القاحلة من خلال أنشطة مختلفة للمحافظة على الموارد، إلى جانب مبادرات تكيُّف قائمة على التنوع الحيوي والبيئات الطبيعية. ويتمثل الهدف من كلٍّ ذلك في تحسين نوعية التربة والمياه

والمراعي وموارد الحياة الفطرية من خلال شبكة من المناطق المحمية، ويمكن أن تتضمن الفوائد المزدوجة في مجال تخفيف الآثار ما يتعلق بالحد من تدهور الأراضي وتحسين ممارسات إدارة الأراضي، خاصة في مجالي الزراعة وتنمية الغابات.

٢) **التعهدات في مجال التكيُّف**: يُتوقع للإسهامات التالية في مجال التكيُّف أن تساند جهود المملكة في معالجة ظاهرة التغيُّر المناخي وزيادة القدرة على تحمُّل آثاره:

٢-١) **خطط الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية**: اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع خطط إدارة متكاملة للمناطق الساحلية وتنفيذها، بحيث تأخذ بعين الاعتبار حماية البنى التحتية الساحلية مثل الطرق والمناطق السكنية والمجمعات الصناعية ومحطات التحلية والموانئ .. إلخ.

٢-٢) **أنظمة الإنذار المبكِّر:** تطوير وتشغيل أنظمة إنذار مبكر تقلل من درجة التعرض للمخاطر الناجمة عن الأوضاع المناخية القاسية مثل العواصف المطرية والفيضانات والعواصف الترابية من خلال زيادة المرونة والقدرة على التحمُّل في البنية التحتية.

٢-٣) **الخطط المتكاملة لإدارة المياه**: وضع خطط لاستغلال مصادر جديدة للمياه العذبة وتنفيذها، وإنشاء المزيد من السدود لجمع مياه الشرب وإعادة تغذية الطبقات الحاملة للمياه.

رابعًا: معالجة إجراءات الاستجابة

ستتخذ المملكة العربية السعودية الإجراءات الضرورية لفهم الإجراءات الخاصة بالسياسات الدولية للاستجابة للتغيُّر المناخي، وتقييم آثار هذه السياسات والإجراءات على اقتصادها، واتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة مرونتها وقدرتها على التحمُّل في مواجهة هذه الآثار. ويعتبر التعاون الدولي في معالجة إجراءات الاستجابة مهمًا للمملكة لتحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة وطموحاتها في معالجة التغيُّر المناخي، بما يشمل:

١) الدراسات البحثية الاجتماعية-الاقتصادية لتقييم آثار إجراءات الاستجابة المُنفَّذة خارج المملكة على الاقتصاد السعودي، بما يشمل جمع المعلومات وتطوير أدوات لوضع النماذج الرياضية.

٢) أنشطة بحث وتطوير لتوفير تقنيات تعزِّز التنافسية الاقتصادية. وأبحاث في مجال فهم الآثار بعيدة المدى لإجراءات الاستجابة على استقرار سوق الطاقة، وتطوير إجراءات يمكنها المحافظة على استقرار هذه السوق على المدى البعيد. وسيتيح التعاون في المجال التقني على أساس الأساليب الواردة في الفقرات ٢٤ إلى ٢٩ من القرار (٥/م أ-٧) تحديد الخيارات التقنية المناسبة، التي تتفق مع الأولويات الوطنية، وتحديد الموارد البشرية والمالية المحلية من أجل تعزيز بيئة تمكين للتنويع الاقتصادي والتطوير التقني (مثل استخلاص الكربون واستغلاله وتخزينه).

٣) يتمثل طموح هذه الإجراءات على المدى البعيد في تحقيق نمو في الصناعات المحلية يتجاوز ما تشهده إيرادات الصادرات النفطية من تراجع نتيجة لانخفاض استهلاك الوقود الأحفوري والإجراءات التي تؤثر على عمل الأسواق مثل ضرائب الوقود والإعانات والحوافز المُقدَّمة لجميع مصادر الطاقة التكميلية.

خامسًا: الإطار الزمني

يغطي تقييمنا للإطار الزمني الفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠، ومع مرور الوقت، سيتم توسيع نطاق هذا التقييم حتى عام ٢٠٥٠. وسيتم تعديل التقديرات والطموحات وفقًا لمستوى التطوير والتقدم المتحقق في التنويع الاقتصادي (حسبما ورد في الفقرة ٣ أعلاه) والمعلومات المقدمة من قطاعات الاقتصاد المختلفة.

سادسًا: وسائل التنفيذ

رغم أن تنفيذ الإسهامات الوطنية المُرتقَبة والمُحدَّدة الخاصة بالمملكة لا يتوقف على تلقي دعم مالي دولي، فإن المملكة ترى أن جوانب التعاون التقني ونقل التقنيات وبناء القدرات تلعب دورًا مهمًا في تنفيذ الإسهامات الوطنية المُرتقَبة والمُحدَّدة.

١) تتطلب الطموحات المذكورة في هذه المساهمات الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة للمملكة مساعدات ودعم فني مع استمرار جهود بناء القدرات والارتقاء بالمهارات على مستوى الأفراد والأنظمة من أجل مساندة تنفيذ هذه الطموحات. ومن هنا، فإن المملكة تتطلع للاستفادة من جميع المساعدات المتاحة للدول النامية فيما يتعلق بأنشطة التمكين في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيُّر المناخي.

٢) التعاون في البرنامج البحثي المتعلق بآثار إجراءات الاستجابة على أسواق الطاقة العالمية واقتصادات الدول المصدرة للوقود الأحفوري، إلى جانب معايير النجاح في مبادرات التنويع الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يركز هذا التعاون الدولي على تطوير تقنيات متطورة أقل إنتاجًا لغازات الاحتباس الحراري ونشرها وتداولها، بما فيها التقنيات الخاصة بالوقود الأحفوري.

٣) فيما يخصُّ التكيُّف، فإن التعاون في التقنيات التالية يعتبر حيويًا فيما يلي: (أ) التوفير في استهلاك المياه وإعادة تدويرها وتجميعها والري والإدارة المستدامة للأغراض الزراعية؛ و (ب) أنظمة الإنذار المبكر ضد الأوضاع المناخية القاسية (مثل الفيضانات والعواصف وفترات الجفاف)؛ و (ج) تقنيات النقل التي تتسم بالمرونة والقدرة على تحمُّل الآثار السلبية للتغيُّر المناخي وفي الوقت نفسه تقليل الانبعاثات الصادرة عن وسائل النقل أو احتجازها. وتهدف المملكة إلى إقامة علاقات شراكة بعيدة المدى مع الجامعات والمؤسسات البحثية والقطاع الخاص من أجل إتاحة الاستفادة من هذه التقنيات.

سابعًا: القياس والإبلاغ والتحقق عن تنفيذ المساهمات الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة على المستوى الوطني

تدرك المملكة أن آلية القياس والإبلاغ والتحقق تعد عنصرًا ضروريًا من ترتيباتها الوطنية الخاصة بضمان النجاح في تنفيذ إجراءاتها الخاصة بالتنويع الاقتصادي والتكيُّف التي تحقق منافع مشتركة في مجال تخفيف الآثار. وستكون آلية القياس والإبلاغ والتحقق الذي تطبقه المملكة فيما يتعلق بمساهماتها الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة جزءًا أساسيًا من هياكل القياس والإبلاغ والتحقق الحالية التي يشرف عليها جهاز اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة. وسيتم تطبيق نظام الرصد والإبلاغ والتحقق لمتابعة التقدم المتحقق في تنفيذ الإجراءات والمشاريع الخاصة بالمساهمات الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة وأي تعديلات مستقبلية يتم إدخالها عليها.

ثامنًا: الطموح والعدالة

ترتكز المساهمات الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة الخاصة بالمملكة - باعتبارها عضوًا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيُّر المناخي - على الاتفاقية ذاتها، وبالأخص الفقرة (٢) من المادة (٣) والفقرتّين (٨-ح) و (١٠) من المادة الرابعة. وتعكف المملكة الآن على تنويع اقتصادها الوطني، وحيث إنها معرضة لدرجة كبيرة من المخاطر المرتبطة بالتغيُّر المناخي وإجراءات وخطط مواجهته، فإنها ستشارك في العديد من الإجراءات الخاصة بمعالجة التغيُّر المناخي وجعل الأنشطة التنموية لديها أكثر استدامة. ونتيجة لتركيز المساهمات الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة على التنويع الاقتصادي وإجراءات التكيُّف التي تحقق منافع مشتركة في مجال تخفيف الآثار، فإن ذلك يتيح للمملكة التعامل مع أوجه التعاون المشتركة والاستفادة منها في تنفيذ هذين النوعين من الإجراءات الخاصة بالاستجابة للتغيُّر المناخي. كما يتضح هذا الطموح أيضًا في ارتفاع مقدار رأس المال والاستثمارات المطلوبة للتنويع الاقتصادي، خاصة إذا ما كانت هناك تغييرات هيكلية مطلوبة في الاقتصاد وفي المشاريع والإجراءات المذكورة لتنفيذ المساهمات الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة.

من جانب آخر، فإن من شأن المساهمات المتحققة من خلال الفوائد المزدوجة في مجال تخفيف الآثار أن تلبي الشرط المتعلق بالعدالة، وذلك بالنظر إلى أن كل هذه المساهمات يؤدي إلى تحول كبير في الأوضاع التي كانت الانبعاثات ستكون عليها في حالة استمرار الأعمال المعتادة في اقتصاد يتسم بدرجة كبيرة من الاعتماد على النفط والغاز. وستحقق الإجراءات المذكورة في هذه المساهمات الوطنية المعتزمة والمُحدَّدة

منافع مشتركة سنوية كبيرة في مجال تخفيف الآثار تُقدَّر بما قد يصل إلى ١٣٠ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٣٠. وتركز هذه الإجراءات على التحكم في القدرات في مجال تخفيف الآثار بصورة تحول دون حدوث "إغلاق" للبنى التحتية التي تصدر كميات كبيرة من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، علمًا بأن هذه المساهمات لا تُعتبر ممكنة إلا في ظل التصور رقم ١ الخاصة باستمرار النمو الاقتصادي.

***